٧٩٥ ٨١٥
١٩٧١٤

شرح التلخيص المسمى بالاطول

لـ

عصام الدين ابراهيم الاسفرائني

خصال ابن بابويه القمي عليه الرحمه
بخ دو پيسه
١٩٧١٤/
خصال در شمارها

٧٩٥ ٨١٥
١٩٧١٤
شرح التلخيص المسمى بالاطول
لـ
عصام الدين ابراهيم الاسفرائني

٨١٤
٧٩٥
١٩٧١٤

شرح التلخيص المسمى بالاطول

لـ

عصام الدين ابراهيم الاسفرائني

شرح التلخيص المسمى بالاطول نخط مصنفه وجامعه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على كل حال ۞ كما يستوفي فرايا الافضال ويستجلب فواضل الاقبال
وتسبغ الاصباح على كل امرئ مال والشكر لمنشئ السحب المزجاة عن المطال
على حسب ما تقتضيه قواعد الكمال والصلوة والسلام على نبيه مفتاح الجنان
ومصباح الجنان وكشف طرق الحق باوضح بيان المنعوت بخير الاديان وبيانه ايضاح الحق بالاتقان محمد المنعوت
من اشرف قبايل بني كنعان وعلى اله واصحابه الذين كان الرضا عنهم
اخصر من كل مختصر وكانوا بالهدى نوابها فزبكر بل كانوا قصر فوصلوا الاصل
عن كثب ادناها الى عيشة اندية اطيب وفازوا الكمال الانتظام عنب
بكمال الاتصال الى جوة سندية اعذب اجمل السلام اوجز صلوة عليهم تحول
من كل مطنب واهلهم في قلوب المومنين محبوس لا يساوي جهنم حب كل اوكت

وبعد فيقول المفتقر الى الله الغني ابرهيم بن محمد بن عرشاه الاسفراني
ان افضل ما تمسك به في تحصيل الكمال واجل ما توسل به الى نيل خير
الآمال واعز ما يغتنم به للشرفي الى ذروة الجلال قول علي ال سالت
خير آل لاحظ الى ما قال واظر الى ما قال والكفاية
وهو قاطع ربقة التقليد الذي ابتلي صاحبه باضيق تقييد وبعد
عن الحق الصريح غاية البعد ولولا التقليد لما حرم عن معرفة
الحق واحد من العاقلين ولما ضيع عديم ما يحتاجه هذا في ايامنا الاولين
من شاء ربه ان يكون العالم النبيل موفقه الحكم ضالة المومن
آلا ياخذ ما صفا ويدع ما كدر ولا يزال في تمام الانتفاع بين الجد والهزل
ولا تتهزه ولا تعزه ان الخطاء من لوازم البشر وانه لا يكون لغير الوحي
لا تنقد تخلص الصدق ما تنشقه ولا انفك غريبا في الغيبة ان
غاب فاكرمه لو كان من عند غير الله وجدوا فيه اختلافا كثيرا

الحمد لله الذي مد لي بهذا ان عنوان اذاني حتى ما رضي لتقلد
احدا ما تعلق الا ما تعلق محمد الى ان جئت بين هذه المحنة ما جئت
فلم اكثر من شرح التلخيص هذا تعيين وما وضع بعبر اغلبيت وسماه
بغية الايضاح لتلخيص المفتاح وانما اكثرت الكلام فيه صرف غاية
همتي في شرح كل باب فيه من الابواب هم غير من قبل ارباب الالباب
سيما العالم الرباني استاذ الفضلاء العلامة التفتازاني والمحبي المجتهد
قدوة العلما الشريف الجرجاني روح الله روحهما ونور قبورهما
وضمهما كنفه وفيض القدس لا يحيط به قبض احد وليس له حد
ولا يعرف له امد ولذلك ترى كثيرا من بعدهم من فيضه في هذا الكتاب
ما كاد يحترفه نواظر بصاير ارباب الذكاء حيث زاد اني زيادة على
ما انشلابه انهار الماجرين واجلة الدهاء فالحمد لله تعالى عقدا
مشتملا على فرايد الآلي وفي كل حرف منه لتلك تاريخ في اصطفاء الله
فلا فرو ان اجتهدت في اكتسابها بفكر عميق ياناظرا الى ما وضعت
وقصورا عني لانك ستبعد الهذا الشان وانما قد لك فضل الله
يوتيه من يشاء وتسال الله ان يجعله نصيبا للطلبة في فهم دقايق
كتابه وظهير الله جل في علم حقايق حطابه وذخرا لهذا العاجز
الذليل يوم لا ينفع مال ولا بنون وعمل مبرورا له اجر عرجون
انه المسؤل لكل البرايا حاتمة الخطايا وخاتمة الخطايا

قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الحمد هو الثناء على الجميل بالاختيار على الاشتهار او الصاعر عن الاختيار نعمة كانت او غيرها والشكر هو الاتيان بما ينبئ العظيم سواء كان ثناء او غيره منهما عموم من وجه حيث يجتمعان في ثناء لنعمة ويفارق الاول الثاني في ثناء على فضيلة ويفارقه الثاني فيما سوى الثناء مما ينبئ بالكان والبنان لافادة التعظيم للمنان اذا تمهد هذا فنقول افتتح كتابه هذا بالبسملة التي الافتتاح باسم الله المتعال ثم الحمد البليغ اعلى درجات الكمال من القول الدال على انه تعالى ما تحقق على الوجود بالاستقلال فهو غيره كالعارية على ذو موجبات من الفضايل والافضال اذ الكمال وليد وليس بغيره الا مظهره لما بين يديه اقتدا بكلام المجد لعلام الحميد وتبرئا عما جاء به السنة المشهورة فانه كما من الوعيد واد ق شيء من النعم التي يتكرر بها المخبر استقرار للتقييد واستيفاء للمزيد واختار قوله الحمد لله على قوله الشكر لله تحريا للبيان مدح الاقتباس وتبينا لاختصاصهما به انا اذ اختصاص الحمد لله اختصاص موجبه وجب اختصاص الشكر من غير الانفكاك واختاره على المدح تنبيها على ان تعالى هو الفاعل المختار فمن حمد ارباب العقل الاختيار ولا يشكل الحمد على صفاته تعالى لانها مستندة الى الذات وان ليست بالاختيار او منزلة منزلة الاختيار لاستقلال الذات فيها من غير مدخلية شيء من الاغيار وتعصب الكتابة علامة على انتهاء باقة على مديد من صفحة الدهر الغير الناسي اذا تيمن باسم الله والافتتاح بحمده ايجل منقبة يباهي الرجل ماسي وباجد ايجل الدين واليقين فضاس من وضع كون كما الكتابة لكتاب سماه الحمد لله سكر عظيم لا تمنن على شاكر رشيد لانه فضل مبين عن تعظيم المنعم وبحمده اكرم العلام وجلها جاز لمن الكتاب الذي هو العبارات المفيدة والمقاصد الكتبة بين الدفتين على ما هو المختار او هو نقش من الكتابة على احتمال اما ما قد آرا بالكلام وايثاره لتوكي الفهام ان الحمد والبسملة ايضا كسائر ما بين الدفتين في جانب الحمد منهم كان في من منه عن اداء حامد بين شكره دلالة بنا انت عليك انه بين على جعل اللام في الحمد لام الاختصاص

وقد جعله العلامة الزمخشري علامة معرفة المجلس فلا يوثق به لانه صرح بان في هذا النظم دلالة على اختصاص الحمد به تعالى فهو لا يتحاشى عن افادة الاختصاص وان يتحاشى عنه على ما عرفة الاعتزال من ان العباد يسمون الله تعالى بما لم يسم به نفسه فالحمد على انعامه ليس حمدا لله تعالى وعن معاشر اهل السنة نحن نعلم ما على ان لا مؤثر الا الله تعالى والحامد يرجع اليه ولا تعلق في الجملة بما سواه على انه قيل انما جعل التعريف للجنس دون الاستغراق لئلا يلزم ان الله تعالى موجب للجنس والاستغراق من موجبات التراكيب كما سيحقق في محله التحقيق وانما لاختيار اثبات اختصاص الافراد بجعل اختصاص الجنس كناية عنه لانه ابلغ وما قدمناه لك من ان جملة الحمد قول دال على ما كيفية تعالى طبق المعاد لا بيان ملوك طرق الكناية وليس بالصرح في اختيار التصريح والله كاد رحمن مختص بواجب الوجود لم يطلقا على غيره نعم بين الله سبحانه وغيرهم الا ان الاسم موضوع من العلم والرحمن صفة وقد اشتهر الذات في من اسم الله بالاتصاف بجميع صفات الكمال كالقائم بالوجود فمن هذا الاسم تعويل على جميع الصفات على سبيل الاجمال فلهذا ذكره بعد مزيد الاكمال فلذا اختير من بين الاسماء المسمى المأثورة فان شيئا منها لا دلالة فيه والمتصف بجميع صفات الكمال دالة من الاطلاق والاشمال ليست من الاسماء المأثورة على ان توقف الحمد على ذلك واد ارزاق بان غيره تكلم لانهم ان علم ثبوت جميع الصفات المحمودة فان الشارح المحقق قال الحمد مرتبا على الاستحقاق الذاتي اي الاستحقاق الغير المختص بوصف دون وصف ثم عرض للاتمام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تعلق الاستحقاقين وفيه نظر لان التنبيه على الاستحقاق الذاتي لا يحصل بتعليق الحمد باسم الله لانه لا دلالة على عليه الوصف والتوسل باستحقاق جميع ما يدل عليه من اوصاف الحمد لا يكون باعتبار كل وصف حتى لا يحصل الاكتفاء بوصف دون وصف بل ذلك الاستحقاق بالنظر الى جميع الاوصاف وانما الاستحقاق الذاتي بالنسبة الى الحمد لانه ثابت بالنظر الى اي وصف كان على ان تعليق الحمد باسم الله لو افاد الاستحقاق الذاتي فانما يفيده لان كل وصف لو وجب استحقاق الحمد بمقتضاه الاستحقاق الذاتي ايضا فلا يستدعي التنبيه عليه وذكر الوصف الخاص ايضا ليس تعليق الحمد بالذات

كتعليقه بالانعام فان يدل عليه كلامه فان العلمية المستفادة من التعليق بلم الذات موجبة الوصف لثبوت المادة والعلمية المستفادة من التعليق بالانعام عليه الانعام لانشاء الحمد اذ لو كان علة لثبوت الحمد تعالى لكان المعنى ان جميع المحامد ثابتة له تعالى لاجل الانعام ولا يخفى عدم صحة وتعيين ذلك ان المعلل المذكور بعد الانشاء اما ان قد يكون علة للانشاء فيكون علة لما تعلق به الانشاء فعلى الاول انشاء معلل وعلى الثاني اخباره معلل وعلى الاول قوله على انعامه من حمد الحمد وعلى الثاني خارج عنه محمود عليه وهذا ظاهر لانه على الثاني من الانعام علة للحمد وجعله غير مخصص لموصوف دون وصف فتأمل ومن الانعام لان العارف الخ تأكيد لهذا المختصر الذي هو من آثار الانعام وقدم الدلالة مستدلا به في الحال وعامل في قوله سد في الحال ان اصل حمداً وعدل الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات فحرصه القديم حالا ومآلا ولكن اقتباسا على امر دائما فاخر اسم الكلام والمدح مفصلا بما ذكره بعده مما يتعلق به قال الشارح وقدم الحمد لاقتضاء المقام مؤيدا استهام به وان كان ذكر اسم الله في نفسه واوزد عليه ان الحمد مجموع قول العامل الحمد لله والاختصاص للحمد لكل الحمد على احد المذاهب المشاورة المنسبة الى الحمد ويمكن ان يدفع بان محمدا اختصاصا غير الحمد بانه صدق صدوره على هذا الحمد على العموم تنزيلا لانشاء الحمد وعلى تعليقه كما في قوله تعالى وكبرياء الله على ما كما ذكره الشارح وما حرفية مصدرية لا اسمية موصولة او موصوفة اما لفظا فلاحتياج الاسمية الى تقدير العائد في المعطوف بتكلف اي وعلمه من البيان عالم نعلم فيكون من البيان بيان عالم نعلم ويكون عالم نعلم عاما يوقف عليه التعليم من الشعور وغيره او علمه من البيان وقت عدم البيان فيكون عالم نعلم مصدرا حينئذ لا حاجة في المعطوف موصولة الى تقدير كما ذكره الشارح المحقق لان الحق عدم الحاجة الى التقدير اذ المنزل منزلة اللازم لا يدفع بجعل مصدره ما ذكره الشارح ايضا ان التقدير في المعطوف متقدر يكون عالم نعلم مفعولا وجعله بدلا من الضمير المنصوب كما ذكره الشارح خير منه تقدير محذوف او منصوبا على نزع خافض كما ذكرنا او بمعنى فلان الحمد على قائم بالمبدأ لكون من الحمد على متعلق بما قام به من فعل المنوا مالا ان وعده اشعر الى حمد المنعم لا رتباطها به بواسطة الانعام بخلاف الانعام

جلو

٨

وعدم احتياطه عن الحشو هو فضل الكلام على الناقص والتطويل وهو جعل الكلام مطولا بذكر فضل فيه فالحشو لغوي الكلام والتطويل عيب يحدث في الكلام المفيد بذكر الحشو فيه وفرق آخر بينهما بحسب الاصطلاح حسبي كما ذهب اليه العلامة لان بناء الخطب على الاوضاع اللغوية لانه خطاب قبل معرفة الاصطلاح والشروع في تحصيله والتعقيد وهو كون الكلام غير ظاهر يحصل معناه قابل للاختصار لما فيه من التطويل والفرق بين الاختصار والايضاح والتجريد بجعل الاختصار مقبولا والاخران مما ذهبا اليهما غير ظاهر منتزع الى الايضاح الالطف الى التلخيص والتجريد ما فيهما من الحشو اخرج مع تعلقه بما ذكر لكي فظ على السجع البيت مختصر اجواب لما والمتبادر من الشرط المذكور بالبيت في المعاني يتضمن ما فيه جاز عن عيوبه اذ كمال علم المتضمن يعني بالبيت كما سنبينها وكمال المفاح وما شابهه على علوه يقتضي تضمن ذلك الكتاب ما فيه خلا بباعي العيوب فلذا قال البيت مختصرا ولم يقل اختصرته والقول بان اختصرته اخصر منه وبهم لانه لو قال اختصر لوجب ان يقول اجتصر تبعيت يتضمن ما فيه من القواعد ولا يخفى ان من تتبعه وراعى لطيف مختصر انه كما يتضمن فوائد يتضمن لم يسبقه احد فكان الانسب ان يضمه الى ما ذكر في الشرط بان يقول لما كان علم المعاني وابوابه كذا وكذا وكان المفتاح كذا وكذا واجمع عندي فوائد كذا وكذا البيت مختصر اتضمن ما فيه الى آخر ما ذكره والقاعدة قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعه بالقوة التوسه من الفعل بحيث لو صحت مع صغرى سهلة الحصول افادت حكم جزئي من احكامها سميت قاعدة لانها اساس معرفة احوال الجزئيات وكثيرا ما تساهل فيعرف بحكم كلي لا بغير القضية بالشرف اجزائها ولا يخفى ان قوله تضمن كونه يشتمل على احتياج الشرح الى الاشتمال والشواهد يدل على ان ضبع الناظم يتعاره

والبيان والبديع

جلو العلوم ٣

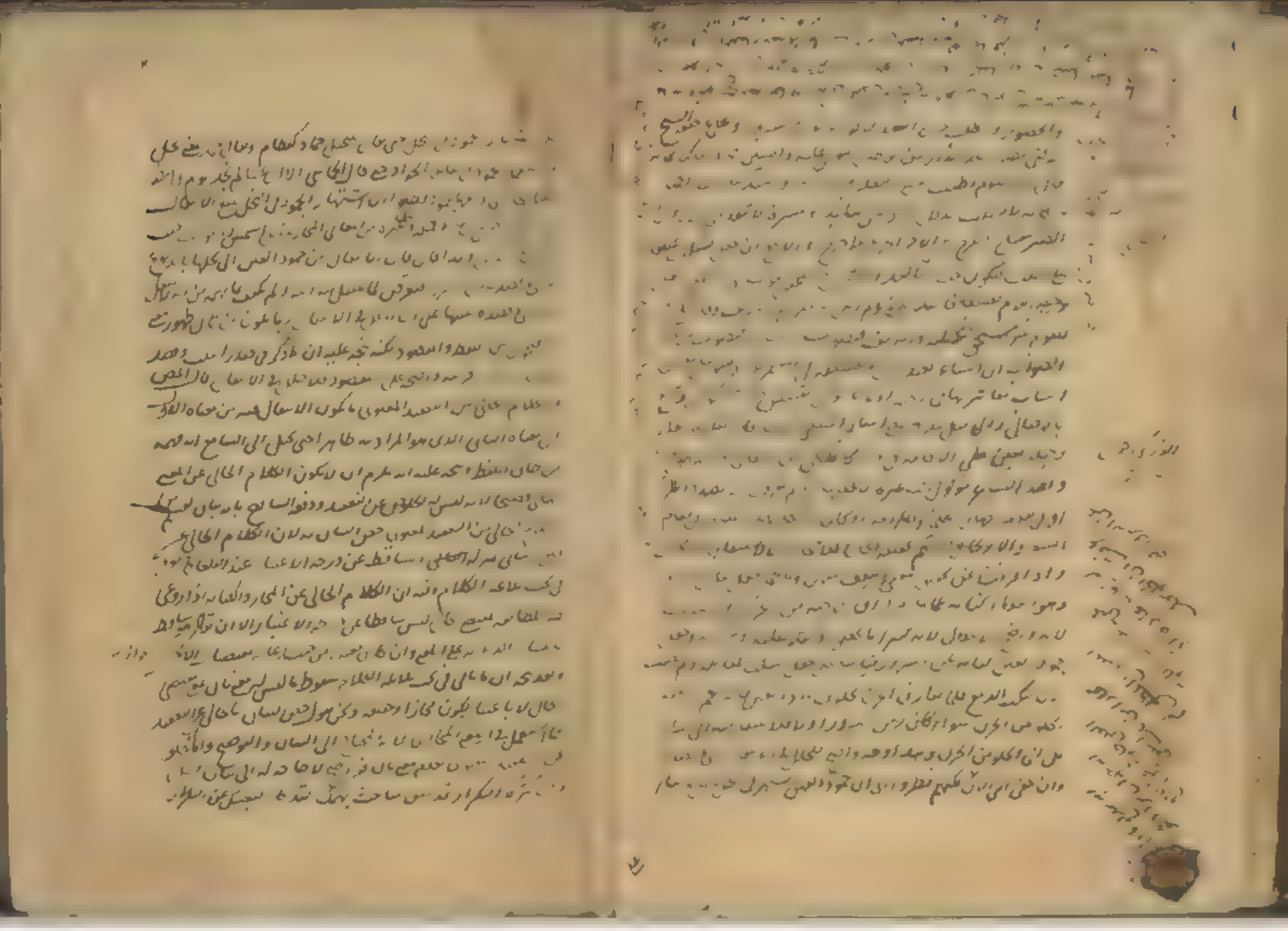

مدفع السائل بأن المراد الاخطاء على الحسن والقبول لا ان الاخطاء فيها حسن
بوجه الحسن والقبول لما مر المطابق ومن المعلوم ان الحسن والقبول يكونان بحصول
المطابقة عند الحق على ما حكم به المحقق نعم المطابق للاعتبار الى كل
شيء بحسبه فتدبر وقوله وقوع الاول ان الارجاع في الحسن والقبول
لقوله تعالى مطابقة الاداء لمقتضى الحال مع علمك بوجه ان اصلها ما يحسن به
فقول مطابقة ارجع واما ما ورد من الكلام بالاخطاء في حسن
وحسن بعد مرة والمراد بالكلام الفصيح على ما ورد به السماع فيما
سماع سبق وقد ان السائل بهذا الكلام المطلوب بل ان الاداء
ان الكلام للمطابقة لمقتضى حال ما مقتضاه وفي بعض نسخ الشارح الكلام
فصيح مطابق والكلام الكلام الى الفصيح ان المطلق والفصيح فصيح
ما ذكر ان قوله ان الكلام الفصيح والمانع عنه بعد شرح الاخطاء على السبق
والمراد ان قوله الى الكامل المتبادر بالنظر اليه فلا ورد انه قد يرجع
الى شرح متن المختصر الذي هو كتاب لا يدعى وجوده لكن
مطابقة الكلام على الكلام حتى يقع فان الشيء الى المطابقة لبعض
مقتضيات الاحوال حتى يكون الكلام فصيحا او راجعا في حال وان كان
قوله وقد يقال مطابقة الكلام على مطابقة الكلام اذ ما ذكر فيها
ان قوله ان المراد بقوله المطابقة مطابقة الكلام لمقتضى حال مطابقة
الكلام هو مقتضى حال لانه المتبادر الا ان يراد بالكلام الاعتبار وان لم يكن
ان المطابقة مطابقة الكلام لمقتضى الحال فيها يرجع المطابقة على المطابقة
ان يكون احوال الكلام الذي هو الكلام الذي هو المعنى الحال الاول اعتبار
المناسب متفرع على قوله وارجاع ساق الكلام والمقصود من التنبيه
على ان مقتضى حال ما هو جهة الذي ينبغي ان يعمل عليه
فاعتبره المعنى ان الكلام في المعنى الذي هو المناسب للكلام في نظر

من المكلم على لفظ المؤكد والمشتمل عليه ومن عدم انحصار فائدة التأكيد في ذكر

كان الكلام عاما في افادة وقوع الحكم ان وعدم وقوعه فان

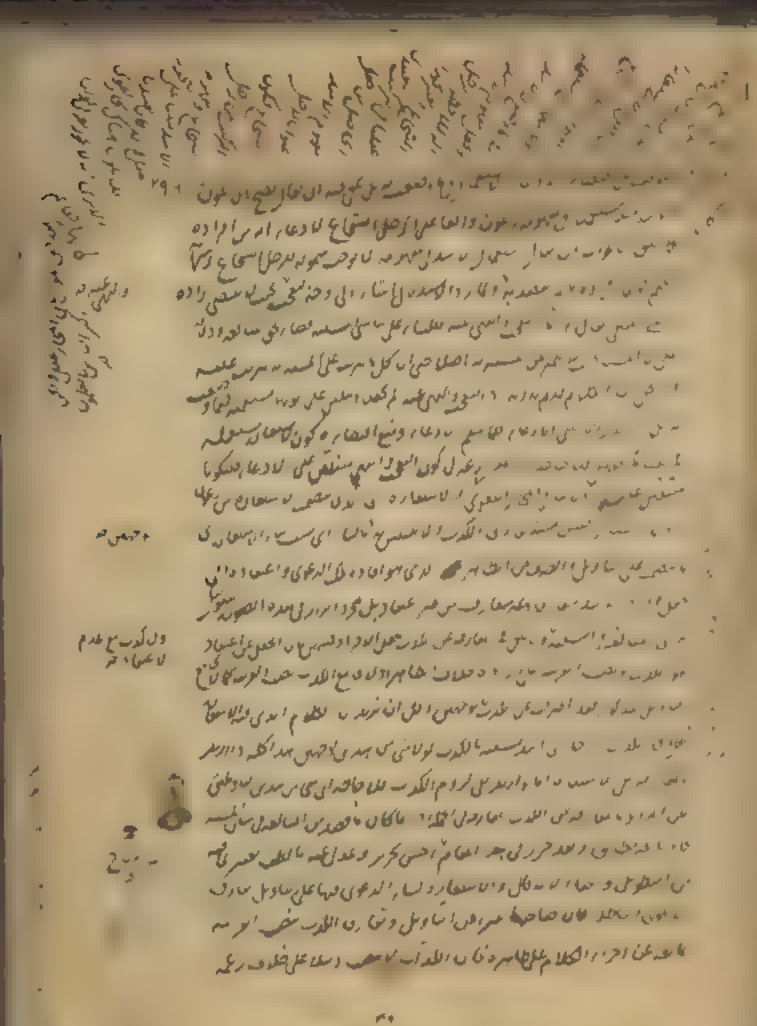

من اللزوم الى اللازم هذا مبني من المعرض الاشكال لانه وان جعل الكلام ذكر اللازم
الى السامع وارادة الملزوم اي ليسمع لكنه جعلها ذكر الملزوم في الانتقال من اللازم
الى اللازم ثم الى الملزوم ما لا يصح [illegible]

[illegible] ويرد على كون المجاز اسرع من الحذف ان
المميز المفيد هو لفظ القرينة المراد به اللفظي فانه اذا نظر الى ارادة هذا المعنى من المجاز
كان قائما مقام احد المرادفين فكان احد المرادفين اذا اقيم مقام الاخر مع قطعه
عن الربط ذكر بعينه فليتأمل سندا كر على المسرع اذا اقيم مقام المشتق ثم عد الى
الجملة التي المحذوف مذكور ذلك العدد الذي جرت العادة عنه بالتأني لها كما يراه
اهل فارج من عدم المشتق مقام المشتق فانه خلاف اطلاق الاصحاب
على الاشكال ويكون اصل عدم في اذا تم فانه عند سالمه وكذا اطلاق الدرجة
عند حصوله ما هو منظور لها وهذا كلام وقع في اليس طريح الى الكناية والمجاز اعم
المقدار ان يكون ابلغ من الحقيقة كيف والاصدق في حقه فهو اظهر فما كدعوى السيد ره

قال السيد السند في شرح المفتاح في بحث المجاز العقلي ان دعوى السيد ره كما سبق
وليس ذلك بمستقيم لانا نمنع حينئذ ان يكون المجاز راجحا على الحقيقة وبين كونها كذلك
الشيء مسند بان وجود الملزوم مع وجود اللازم لا ينافي امكان الملزوم عن اللازم
وقد ان ثابت ان الانتقال من اللازم الى الملزوم في التصور الى اللازم ووجود الملزوم في الصور
لا يستلزم وجود اللازم وكانه اشار الشارح المحقق الى هذا حيث قال هذا في تصور وجود
الملزوم للازم واما الانتقال في بيان الملزوم في سائر انواع المجاز هذا وكثيرا
ما يخطر ببالي ان مراده ره ان الانتقال في بيان الملزوم الذي يعترض بانه يوجد ما ينافي السامع
ان اذا علمت المجاز والملزوم للازم كما ادعى الانتقال فيها وليس كذلك لان ما سبق منه هو
الملزوم الذهني والمعتبر على وجود الملزوم اللازم الخارجي فاين ذلك من هذا و اطلبوا
على ان الاستعارة ابلغ من المجاز لما سبق من المجاز اقوى حيث وضوح كون الاستعارة

هذا ان يحمل لفظ السرعة
على ما هو

هذا على ان الاطلاق
على سبيل الكناية